

## الملف

مارلين خليفة  
@marlenekhalife

## البعثة الأوروبية: الإنتخابات اللبنانية سليمة وتوصيات لتحسين القانون والأداء

تعود كبيرة مراقبي بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات اللبنانية النائبة ايلينا فالنسيانو الى لبنان في تموز لتقديم التقرير النهائي للبعثة حول الانتخابات التي جرت في 6 ايار. وسيضمن ملاحظات وتوصيات لادخال تحسينات على العملية الانتخابية. وقد ظهرت البعثة قبل مغادرتها تقريرا اوليا عن التوصيات التي تبدو جديرة بالاهتمام

الان. وورد في التقرير الاولي للبعثة ما حرفيته: "تبقى المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشدة في السياسة. ومع ذلك شهدت انتخابات عام 2018 زيادة ملحوظة في عدد المرشحات مقارنة بالانتخابات السابقة، وزاد عدد النساء المرشحات من 12 مرشحة في عام 2009 الى 86 في عام 2018 اي 14.4%، وقد نتج

لم يمر أكثر من يوم واحد على اتمام الانتخابات النيابية عقدت فالنسيانو مع رئيس البعثة البرلمانية النائب الاوروبي خوسيه اغناسيو سالفرانكا مؤتمرا صحافيا لتقديم التقرير الاولي عن ملاحظات البعثة التي ضمت 132 مراقبا من جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي. من بينهم وفد برلماني اوروبي الى ديلوماسيين من سفارات الاتحاد الاوروبي في بيروت، غطوا أنشطة يوم الانتخابات في 527 مركز اقتراع. ما اتاح لهم اخذ عينات تمثيلية تجيب عن اسئلة مهمة مثل سرية التصويت ونزاهته واداء السلطات الانتخابية وامكان وصول الاشخاص ذوي الاعاقة للاقتراع.



كبيرة مراقبي بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النائبة ايلينا فالنسيانو.



محللة الانتخابات النيابية العاملة في اطار البعثة اديل رافيدا.

كان هذا الامر سلاحا فعلا ضد شراء الاصوات". اما التوصية الثالثة فهي ضرورة اقتراع اللبنانيين المنتشرين في الخارج. وهذا ما جرى تطبيقه فعليا للمرة الاولى في انتخابات 2018. وعما ستكون توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في العام 2018 والتي ستصدر في تموز، يقول دو غابرييل: "لا يزال من المبكر الكشف عنها، ولكن ثمة قرار بضرورة تسهيل انخراط النساء اللبنانيات في العمل السياسي، وهناك توصية في حق المرأة ممارسة العمل السياسي في منطقتها. في القانون اللبناني، حين تتزوج المرأة تنقل قيودها الى منطقة زوجها، ونحن نرى وجوب المساواة بين الرجال والنساء، وهذا موجود في المعاهدات الدولية التي وقعها لبنان وسنرفق توصية في هذا الخصوص". يضيف: "سنعمل على تقوية الاطار التشريعي والقدرات العمالية لهيئة الاشراف على الانتخابات،

من اجل ان تتمكن من مراقبة أكثر فاعلية لتمويل الحملات الانتخابية، والسهر على ان يتم احترام سقف الانفاق المحدد، وتقوية قدراتها على الاشراف والمراقبة للحملات الانتخابية عبر وسائل الاعلام التي لم تعط فرصا متكافئة للظهور لجميع المرشحين". التقييم الايجابي الذي قدمته فالنسيانو اظهر ان "الانتخابات سلمية بشكل عام مع عدد ضئيل من حوادث العنف او المواجهة". لكنها لم تلغ ملاحظات تضمنتها التقرير الاولي، وقد عرّج عليها في كلمته ايضا رئيس البعثة البرلمانية الاوروبية النائب خوسيه اغناسيو سالفرانكا، وهنا ابرزها:

من ذلك انتخاب 6 نساء في 6 ايار الفائت، وهو ما يمثل نسبة 7.6% من اعضاء البرلمان". - تسليط الضوء على ضرورة ضمان الشفافية في ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية عبر تحديد اطار قانوني يجنب تضارب المصالح، ويسمح بالتوازن الاعلامي. - ان قانون الانتخابات اللبناني لم يستجب للمعايير الدولية في مواضيع عدة ستكون مطروحة، ابرزها: الاحكام التمييزية المتعلقة بالنقل التلقائي لتسجيل المرأة الى مكان تسجيل زوجها، حرمان الافراد العسكريين العاملين والمواطنين المحنسين



نائب رئيس البعثة خوسيه انطونيو دو غابرييل.

من حقوقهم في الانتخاب بعد مرور عشر سنوات على تجنسهم، كما يُحرم المحتجزون السابقون من حق التصويت لعدم وجود ترتيبات تصويت خاصة لهم". - رصدت اللجنة قلقا وخصوصا من المجتمع المدني ومرشحين من ترشح وزير الداخلي والخارجية. لكنها خلصت الى ان كل العاملين في الادارة الانتخابية قاموا بعملهم بطريقة شفافة وغير منحازة. - من الثغر التي رصدتها البعثة الاوروبية ضآلة ميزانية هيئة الاشراف على الانتخابات والذي اعاق مراقبتها للاموال المدفوعة قبل بدء العملية الانتخابية، وثمة توصية بضرورة تعزيز صلاحيات هيئة الاشراف في مجالي الرقابة والمعاقبة. وسيتم تقديم توصيات بهدف تحسين القوانين وتنفيذها للتحكم بالانفاق على الحملات. - بالنسبة الى موضوع تسجيل الناخبين، سجلت

البعثة الملاحظة الاتية: "يسجل سجل الاحوال الشخصية المواطنين اللبنانيين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه او يولدون. منذ اعتماد تشريع الاحوال الشخصية في عام 1924، فان مكان تصويت الناخبين هو قرية السلف الابوية، ما يؤدي الى تحركات هائلة للناس في كل يوم انتخابي. ويمكن تقديم طلب لنقل موقع التسجيل، ولكن هذا الاجراء مرهق للغاية وليس مقبولا اجتماعيا". - سجلت البعثة رفع رسوم الترشح من مليوني ليرة الى 8 ملايين ليرة غير قابلة للاستعادة، ما اعتبرته عائقا للمرشحين من ذوي القدرات المالية المحدودة.



النائب الاوروبي خوسيه اغناسيو سالفرانكا.

- لاحظت التفاوت الكبير في ظهور المرشحين على وسائل الاعلام وتخصيص محطات تلفزة اوقاتا للترويج لمرشحي الخط السياسي الذي تنتمي اليه بشكل كبير، وعدم قدرة هيئة الاشراف على الانتخابات على ضبط التجاوزات. - لاحظت البعثة ان العملية الانتخابية لا تزال غير شاملة للاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. عن خلفية البعثة الاوروبية لمراقبة الانتخابات، تقول محللة الانتخابات النيابية العاملة في اطار البعثة اديل رافيدا لـ"الامن العام" ان "بعثة الاتحاد الاوروبي تراقب الانتخابات النيابية وفقا لدعوة البلدان الراغبة في ذلك منذ عام 1992. وقد تلقت البعثة دعوة من الحكومة اللبنانية ووقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية اللبنانية ومع هيئة الاشراف على الانتخابات التي منحتنا بطاقات اعتمادنا للمراقبة".

وتشير الى انه "ابان الاستحقاق الانتخابي في 6 ايار الفائت بلغ عدد المراقبين 132 مراقبا منهم برلمانيون اوروبيون ومنهم ايضا 42 ديبلوماسيا من سفارات البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي العاملة في لبنان. وقد انضموا الى عمليات المراقبة تحت مظلة البعثة الاوروبية لمراقبة الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018". توزع هؤلاء بحسب رافيدا على كامل الاراضي اللبنانية من دون استثناء، وتابعت غرفة عمليات خاصة بجميع الملاحظات والمعلومات من الفريق الواسع ودونتها ووثقتها، تمهيدا لاصدار التقرير النهائي ولوضع التوصيات: "لقد كان العمل مرهقا جدا. لكن المراقبين وجدوا تسهيلات كاملة لعملهم في كل اقليم الاقتراع وعلى كامل الاراضي اللبنانية".

المميز في استحقاق 6 ايار ان الاتحاد الاوروبي قرر ايضا مراقبة تصويت المغتربين اللبنانيين الذي جرى في 27 و29 نيسان، وبالتالي كان فريق من 13 مراقبا اوروبيا موزعين في 9 بلدان من الاتحاد الاوروبي وسويسرا انتشروا في مراكز الاقتراع في السفارات خارج لبنان. وقد تم توزيع المراقبين بحسب اسماء المقترعين المسجلين في كل بلد، فانتشروا في مدريد وباريس وليون ودوسلدورف. وقد تم توزيعهم منذ الصباح الباكر لمراقبة مختلف الاجراءات منذ لحظة افتتاح مراكز الاقتراع وايضا ما يسميه الاوروبيون بـ"حزم التجهيزات" الخاصة بالانتخابات النيابية التي جرت في الخارج وكيفية ارسالها الى لبنان.

كيف تتم المراقبة؟ تقول رافيدا: "منهجيتنا في المراقبة ترتكز الى معايير دولية، ونركز فيها على الشفافية والنزاهة وفاعلية العملية الانتخابية، وايضا على مبادئ معروفة عالميا مثل حق الانتخاب وحق الترشح والاقتراع العام والمباشر". عن امكان رصد مخالفات الرشاوى والفساد؟ تضيف: "نحن نلتقي جميع اللاعبين والمشاركين في العملية الانتخابية ونقوم بذلك بشكل مركزي في العاصمة بيروت. ولكننا نعمل ميدانيا ايضا عبر مقابلة المرشحين والعاملين في المجتمع المدني والاداريين الضالعين في العملية الانتخابية. هذا هو مفهوم المراقبة الانتخابية في العالم، ولا يمكننا التدخل في العملية الانتخابية أكثر من ذلك".